

المنظمة العربية لحقوق الإنسان

## حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، التقرير السنوي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

أعد التقرير محسن عوض بمشاركة إبراهيم علام [وآخرون]  
(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩). ٢٥٦ ص.

**السيد يسين(\*)**

أستاذ علم الاجتماع السياسي، ومستشار مركز الأهرام  
للداسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

ويعد التقرير السنوي الذي تصدره المؤسسة مرجعاً أساسياً عن أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي، لأنه يعتمد على مشاهدات وتقارير ميدانية متعددة، تخص تطبيق موثيق حقوق الإنسان في كل البلدان العربية. ويتميز هذا التقرير بأنه مكتوب بأسلوب نقدي مباشر، لا يقنع بالإشارة إلى الأخطاء، ولكنه يعطيها التكييف الصحيح في الوقت نفسه؛ مع الإشارة إلى الإيجابيات حتى ولو كانت قليلة. والمنظمة العربية لحقوق الإنسان رئيسها الشرقي أ. جاسم القطامي من الكويت، وأمينها العام أ. محسن عوض من مصر، ولها مجلس أمناء يتشكل من شخصيات مرموقة تنتمي إلى بلدان عربية متعددة، تمثل المشرق والمغرب والخليج.

الكتاب الهام الذي نعرض له هو التقرير السنوي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، الذي يشارك في نشره مركز دراسات الوحدة العربية.

والواقع أن المركز قام بالدور الأساسي في إنشاء المنظمة، لأنه عقب الندوة التاريخية التي عقدها في قبرص عام ١٩٨٣ عن «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي»، أعلن في اليوم الأخير للندوة تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، بعد أن اعتبر أعضاء الندوة بمثابة جمعية تأسيسية. ومنذ إنشاء المنظمة، وهي تقوم بدورها بجسارة في الدفاع عن حقوق الإنسان العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الصهيونية والإسرائيلية لأنه يطالب الدول العربية بالبدء في التطبيع مع إسرائيل، في مقابل تجميد المستوطنات الإسرائيلية لمدة عام. وهناك اعتراضات عربية متعددة على هذه الدعوة إلى التطبيع المجاني مع إسرائيل!

وقد التفت أ. محسن عوض في تقديمه للتقرير إلى الآثار التي ترتبت على الأزمة المالية العالمية، والتي هي في صميمها أزمة اقتصادية، لأن السوق طغت على الدولة والمجتمع، وهناك دعوات سائدة الآن إلى ضرورة مراجعة العلاقة بين الدولة والسوق، لأن انفلات السوق يؤثر سلباً في حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.

غير أنه أشار أخيراً إلى أن البلدان العربية لم تشهد مراجعة لسياساتها تجاه حقوق الإنسان في ضوء هذه المتغيرات، لأن الاعتبارات الأمنية طغت على الحريات المدنية والسياسية. ويمكن القول إن القسم الأول من التقرير، الذي يتضمن «مقدمة تحليلية» من أهم أقسام التقرير قاطبة، لأنه يحلل في ضوء أفق واسع أهم التطورات في أوضاع حقوق الإنسان في الوطن العربي من خلال فقرات خمس هي: التطور القانوني والدستوري، والحقوق المدنية والسياسية، والحريات العامة، ومناطق الاحتلال والنزاعات الداخلية المسلحة، والتحديات التنموية والبيئية وأثرها في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

## - ٢ -

في ما يتعلق بالفقرة الأولى في هذا القسم، التي تتعلق بالتطور القانوني والدستوري؛ تطرق البحث إلى تتبع حركة الانضمام إلى المواثيق الدولية بواسطة

## - ١ -

والتقرير ينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

**القسم الأول** مقدمة تحليلية، و**القسم الثاني** تقارير عن البلدان العربية المختلفة، و**القسم الثالث** عن التحديات التنموية والبيئية وأثرها في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ بالإضافة إلى ملحق هام عن موقف الدول العربية من التصديق والتوقيع على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وقد قام أ. محسن عوض بكتابة تقديم هام للتقرير، أشار فيه إلى فشل الحروب الاستباقية للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، التي قادت الدول الغربية إلى إنزال أفدح الأضرار بالبلدان العربية والإسلامية، منذ أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ذلك أن حقوق الإنسان العربي والإسلامي قد استبيحت، بالرغم من زعم القيادات السياسية الأمريكية أن أمريكا هي المدافعة الأولى عن حقوق الإنسان في العالم.

ويمكن القول إن إدارة الرئيس أوباما تعمل جاهدة لطّي هذه الصفحة المشينة من سجل السلوك الأمريكي الرسمي، من خلال الدعوة إلى الحوار بدلاً من المواجهة المسلحة.

ولفت النظر أيضاً - في هذا السياق - تأكيد الرئيس أوباما ضرورة حل الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال تبنيه سيناريو الدولتين، بمعنى إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجوار الدولة الإسرائيلية.

غير أنه يبدو أنه خضع للضغط

تطورات القضية الفلسطينية، وأوضاع العراق والسودان والصومال واليمن.

ونصل أخيراً إلى الفقرة الخامسة، وهي تعالج موضوع التحديات التنموية والبيئة وأثرها في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأبرز هذه التحديات هي انعكاسات أزمة الغذاء العالمية، والأزمة المالية العالمية وما خلفته من ركود اقتصادي على البلدان العربية، وتقلب أسعار النفط الذي يعد مصدر الدخل الرئيسي لعدد من البلدان العربية، فضلاً عن تفاقم المشكلات البيئية وفي مقدمتها ندرة المياه.

وفي خلاصة المقدمة التحليلية، قيّم التقرير الاستجابة العربية للتحديات التنموية والبيئية، مقررًا أن قرارات القمة العربية تستجيب للمشاكل السائدة لدى المجتمعات العربية، وتتفاعل مع الحلول التي اقترحتها المؤسسات الدولية المعنية؛ غير أن أهم من ذلك أن تجد هذه القرارات طريقها إلى التطبيق.

### - ٣ -

أما القسم الثاني من التقرير الذي يشغل أغلب صفحاته، فهو عبارة عن تقارير تفصيلية عن أوضاع حقوق الإنسان في كل البلدان العربية؛ وهو يعطي القارئ المهتم صورة دقيقة عن تطور الأوضاع.

ويتفرغ القسم الثالث للحديث عن التحديات التنموية والبيئية وأثرها في أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويهتم بثلاث مشكلات: الأولى هي الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي وأزمة الغذاء العالمية، والثانية أزمة المياه وتغير المناخ

البلدان العربية، والمراجعة الدورية الشاملة التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ للدول في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛ وهي الآلية التي أنشأها المجلس في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وتقوم على استعراض دوري شامل يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها لمدى وفاء كل دولة بالتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان.

وتبحث هذه الفقرة أيضاً في المؤتمر الدولي لمراجعة مؤتمر دربان (المؤتمر العالمي الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري)، الذي انضمت فيه الحكومات العربية إلى غيرها من حكومات العالم، لتقويض وإضعاف مشاركة المجتمع المدني في المؤتمر. كما تنطرق الفقرة إلى التعديلات الدستورية التي حدثت في أربعة بلدان عربية، هي الجزائر وتونس واليمن والإمارات. وتشير هذه الفقرة كذلك إلى تطور التشريعات الوطنية.

أما الفقرة الثانية من المقدمة التحليلية، فتعالج موضوع الحقوق المدنية والسياسية، مشيرة إلى الحق في الحياة والحق في الحرية والأمان الشخصي والحق في المحاكمة العادلة، وأماكن الاحتجاز ومعاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين.

وتعالج الفقرة الثالثة الحريات العامة، فتتبع موضوعات حرية الرأي والتعبير، والحق في التنظيم الحزبي والنقابي وتكوين الجمعيات، والحق في التجمع السلمي، والحق في المشاركة.

وقد تطرقت الفقرة الرابعة من المقدمة التحليلية إلى مناطق الاحتلال والنزاعات الداخلية المسلحة، فأشارت إلى

العقود الأخيرة، وتولت الدفاع بجسارة عن حقوق الإنسان العربي، في مناخ سياسي تضيق فيه الحكومات المختلفة على حركتها.

إن هذا التقرير السنوي سجل ممتاز لتطور حقوق الإنسان في الوطن العربي، فهو يرصد ويحلل ويقيم، وكما يشير إلى السلبيات، يعترف بالإيجابيات؛ مما يعطي الأمل في التقدم النسبي لحقوق الإنسان العربي □

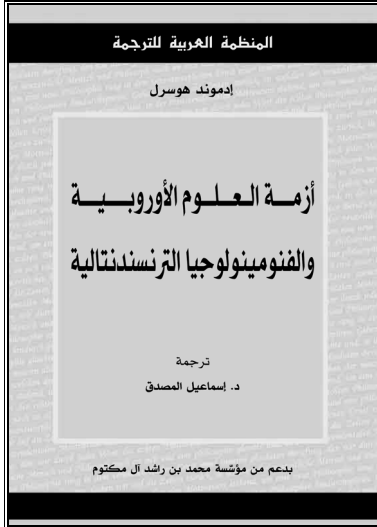
وتفاقم مصادر التلوث البيئي، والثالثة المبيدات والأسمدة والأمن الغذائي، كما يشير إلى الاستجابة العربية للتحديات التنموية والبيئية.

والواقع أن تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان الذي عرضنا لأهم محتوياته، يؤكد أنه رمز بارز على نضوج المجتمع المدني العربي، الذي نشطت مؤسساته في مختلف البلدان العربية في

## صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة

### أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجيا الترنسندنالية

تأليف: إدموند هوسرل  
ترجمة: إسماعيل المصدق



٦٧٠ صفحة

الثمن: ٢٠ دولاراً

أو ما يعادلها

يحلل هوسرل في هذا الكتاب أزمة المعنى والتوجهات في الثقافة الأوروبية في العصور الحديثة. إنه يرى أن النزعة «الموضوعية» التي تسيطر على هذه الثقافة تفهم العلم فهماً ضيقاً يُقصي الأسئلة الحاسمة بالنسبة إلى الوجود البشري: أسئلة المعنى والغاية، الحرية والتاريخ. وهي تبرر هذا الإقصاء بأن العلم لا يمكن أن يعالج إلا ما يعطي بكيفية موضوعية ودقيقة، أي باستقلال عن كل وضعية ذاتية نسبية. ولتبيد هذا التصور، يبين هوسرل أن العلوم الوضعية الحديثة تركز، بالرغم من دقتها وموضوعيتها، على التجارب اليومية التي تعطي بكيفية ذاتية نسبية، في أفق عالم العيش. إن النزعة الموضوعية تقوم إذاً على نسيان هذا العالم بصفته الأفق الذاتي النسبي لكل إمكانيات تجربتنا، والأرضية التي تنشأ عليها كل ممارساتنا، بما فيها الممارسة النظرية العلمية. وعليه لا يمكن الخروج من الأزمة إلا عن طريق إعادة ربط العلوم الحديثة بأساسها المنسي، أي بعالم العيش.